ضمان جودة المعاهد العليا الخاصة
ورؤية مصر 2030
Quality Assurance of Private Higher Institutes and Egypt's Vision 2030

الملخص:

هدفت الدراسة وضع تصور مقترح لتطوير المعاهد العليا الخاصة في مصر في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ومنهج البحث: استخدام المنهج التحليلي الوصفي الاستقرائي.

وانطلاقا من استراتيجية مصر للتنمية المستدامة المحدثة 2030، والتزامها بتوفير التعليم وفقا لمعايير الجودة العالمية ومضمون أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن تحقيق الجودة في العمليات التعليمية بمؤسسات التعليم العالي لإنتاج خريجين تتوافق معارفهم ومهاراتهم مع احتياجات سوق العمل المحلي و الدولي. ومتطلبات استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030، كان لابد من حث تلك المؤسسات للتقدم للاعتماد، إن تطوير المعاهد يرتبط بشكل كبير بضرورة أن تكون هناك إرادة حديدية من القائمين على إدارتها ولجان القطاعات العلمية المختلفة للمعاهد العليا الخاصة.

ومن أهم توصيات الدراسة : تعيين نائب لرئيس الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد لشئون المعاهد العليا والفنية لتوفير متطلبات الجودة والتطوير للمعاهد وتقديم الاستشارات ال لازمة ، إنشاء وحدة إدارية متخصصة بكل من الإدارة المركزية للتعليم الخاص لمتابعة أنشطة الجودة بالمعاهد ، إنشاء نظام للحوافز المادية والمعنوية، إنشاء صندوق لدعم أنشطة الجودة بكل معهد

الكلمات المفتاحية: ضمان الجودة، المعاهد العليا الخاصة، رؤية مصر 2030.

.

Abstract:

The study aimed to develop a proposed vision for the development of private higher institutes in Egypt considering the standards of the National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education, and the research methodology: the use of the analytical, descriptive and inductive approach.

Based on Egypt's updated strategy for sustainable development 2030, and its commitment to providing education in accordance with international quality standards and the content of the United Nations Agenda for Sustainable Development on achieving quality in educational processes in higher education institutions to produce graduates whose knowledge and skills are compatible with the needs of the local and international labor market. As for the requirements of Egypt's strategy for sustainable development 2030, it was necessary to urge those institutions to apply for accreditation, as the development of institutes is largely related to the need to have an iron will from those in charge of managing them and the committees of the various scientific sectors of private higher institutes.

Among the most important recommendations of the study: Appointing a vice president of the National Authority for Quality Assurance and Accreditation of Education for the affairs of higher and technical institutes to provide quality and development requirements for institutes and provide the necessary consultations, establishing a specialized administrative unit in each of the central administration for private education to follow up on quality activities in institutes, establishing a system of material and moral incentives, establishing a fund to support quality activities in each

institute.
Keywords: Quality assurance, private higher institutes,Egypt's Vision 2030.

مقدمة

إن المعاهد العليا الخاصة توفر فرصًا إضافية للتعليم العالي في مصر، وتساهم في تلبية احتياجات الطلاب وتوفير فرص دراسية وبرامج تعليمية متنوعة في مجموعة متنوعة من التخصصات، وتهدف إلى تقديم تعليم ذو جودة عالية يلبي احتياجات سوق العمل المحلي والدولي.

تعتبر الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ثمرة المجهودات المخططة؛ لإصلاح وتطوير التعليم في مصر. فهي الجهة المسئولة عن نشر ثقافة الجودة في المؤسسات التعليمية، على اختلاف أنواعها، وعن تنمية المعايير القومية التي تتواكب مع المعايير القياسية الدولية؛ لإعادة هيكلة نظم التعليم في هذه المؤسسات، وتحسين جودة عملياتها ومخرجاتها على النحو الذي يؤدى إلى كسب ثقة المجتمع فيها، وزيادة قدراتها التنافسية محليا ودوليا، و خدمة الأغراض القومية المستهدفة.

إن المعاهد العليا الخاصة تحتاج إلى إدارة فعالة ومتخصصة تعمل على حل الأزمات والتحديات التي تواجهها، وتحسين جودة التعليم وتوفير بيئة تعليمية ملائمة للطلاب، ويجب أن تكون هناك معايير وضوابط صارمة لضمان الجودة و الشفافية في عملية التعليم، بالإضافة إلى توفير الدعم المالي و التقني للمعاهد العليا الخاصة.

وقد أكد وزير التعليم العالي على الاهتمام بتطوير اللوائح الدراسية بالمعاهد ، ومتابعة التقييم المُستمر للبرامج الدراسية والكوادر البشرية بالمعاهد، وضمان استكمالها لجميع المُقومات والضوابط اللازمة لتقديم خدمة تعليمية جيدة، وشدد وزير التعليم العالي على الاهتمام بالحصول على الاعتماد وضمان الجودة بالمعاهد، ووضع جدول زمني للانتهاء من ضمان الاعتماد

المحلي لجميع المعاهد. (للاستعلامات ،الهيئة العامة ،(4 نوفمبر 2022)

إن الجودة ثقافة وسلوك وتطبيق وممارسة وتحتاج إلى ا لإتقان في العمل وكذلك الريادة والامتياز وتحمل المسئولية للجميع وتغيير الثقافة المتبعة في المؤسسة والتي يحتاج أيضا بعض الوقت ولا يمكن الحصول عليها إلا بالتعاون والعمل بروح الفريق الواحد للوصول إلى الخدمة أو الطالب عالي الجودة بأقل تكلفة ممكنة والذي تحتاجه سوق العمل كمأ وكيفأ.

مشكلة البحث:

بالرغم من أن الحديث عن جودة التعليم في المعاهد العليا الخاصة مازال بعيدا لضعف الإمكانيات المادية والبشرية فيها فإن الأمر يتطلب النظر إلى هذه المعاهد لاستكمال ما ينقصها لتسهم بشكل كبير في تطوير منظومة التعليم العالي بشكل عام.

وقد لاحظت الباحثة أن عدد المعاهد العليا الخاصة في مص-ر (170) ، وبمتابعة موقف هذه المعاهد العليا الخاصة من الا عتماد لاحظت أنه على مدار سنوات عمل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد أي من-ذ ع-ام 2009 وحت-ى ع-ام 2024 ل-م تم-نح ش-هادة الاعتماد س-وى لع-دد (25) معتمد من إجمالي عدد (204) أي بنسبة(12 %) فقط.

وانطلاقا من استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030، و التزامها بتوفير التعليم وفقأ لمعايير الجودة العالمية ومضمون أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن تحقيق الجودة في العمليات التعليمية بمؤسسات التعليم العالي الخاص لإنتاج خريجين تتوافق معارفهم ومهاراتهم مع احتياجات سوق العمل المحلي والدولي. ومتطلبات استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030، كان لابد من حث تلك المؤسسات للتقدم للاعتماد.

أهمية البحث:

تتمثل في الموضوع الذي تناولته الدراسة حيث يتم التعرض لموضوع معاصر، فهناك ندرة في عدد الدراسات السابقة العلمية التي تناولت تحديات ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في مصر وخاص-ة ب-التطبيق عل-ى المعاهد العليا الخاصة، إن تطوير المعاهد يرتبط بشكل كبير بضرورة أن

تكون هناك إرادة حديدية من القائمين على إدارتها ولجان القطاعات العلمية المختلفة للمعاهد العليا الخاصة.

هدف البحث الرئيسي:

وضع تصور مقترح لضمان جودة المعاهد العليا الخاصة في مصر في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والا عتماد المصرية.

منهج البحث:

استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي عن طريق استقراء الدارسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في التعليم العالي والتنمية المستدامة والجودة وذلك لخدمة أهداف البحث بهدف توضيح المفاهيم أو لعلاقات بينها.

حدود البحث:

- **الحدود الزمنية:** تمت إجراءات الدارسة وفقا لبيانات عام 2023 / 2024.
- **الحدود المكانية:** المعاهد العليا الخاصة بجمهورية مصر العربية.

دراسات سابقة:

- **دراسة فوده ، وائل شحاته عبد الحميد وآخرون ، (2019) معوقات تحقيق معايير ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الخاص في مصر- دراسة ميدانية :**

استهدفت الدراسة إجراء مسح ميداني للكشف عن أهم المعوقات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي الخاص في مصر عند السعي نحو تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الصادرة عن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم.

نتائج الدراسة: وجود العديد من المعوقات الاقتصادية و البيئية التي تحول دون تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد.

أهم توصيات الدراسة: بناء نظم ضمان جودة داخلية فعالة بالقدر الذي يضمن تحقيق الاشتراطات والمعايير، توجيه بعض الا عتمادات المالية لدعم أنشطة البحث العلمي بالكليات والمعاهد الخاصة لمساعدتها في استيفاء شروط معيار البحث العلمي.

- **دراسة Asiyai, R. I.(2013) تحديات الجودة في التعليم العالي في نيجيريا في القرن الحادي والعشرين :**

هدفت الدراسة إلى: إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه تطبيق الجودة في التعليم العالي في نيجيريا والتي تمثلت في مشكلات التمويل، الكفاءة والكفاية

توصلت الدارسة إلى النتائج والتوصيات التالية: ضرورة توجه الحكومة النيجيرية إلى زيادة الإنفاق على التعليم العالي، تطوير البيئة التعليمية من خلال تحسين البنية التحتية، المكتبات الافتراضية، تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتوفير الإ نترنت، ضمان توفير جودة للتعليم من خلال تمكين نظام داخلي للجودة يضمن مراقبة تنفيذ المحاضرات.

الإطار النظري:

مؤسسات التعليم العالي بمصر:

وتشمل هذه المؤسسات التعليمية المُعتمدة من وزارة التعليم العالي المصرية: (الجامعات الحكومية وعددها 27 جامعة ، أكاديمية حكومية عددها 1 أكاديمية ، الجامعات الخاصة وعددها 27 جامعة ، الجامعات الأهلية وعددها 21 جامعة ، الجامعات التكنولوجية، أفرع الجامعات الأجنبية وعددها 10 جامعة ، جامعات باتفاقيات دولية وعددها 6 جامعة ، جامعات باتفاقيات إطارية وعددها 2 جامعة ، جامعات بقوانين خاصة وعددها 1 جامعة ، جامعات تكنولوجية وعددها 10 جامعة ، المعاهد العليا الخاصة القائمة حاليًا (204) معهدًا، موزعة على قطاعات أكاديمية مُتخصصة (هندسة، تجاري، علوم وحاسب، إعلام ولغات، خدمة اجتماعية، سياحة وفنادق، علوم صحة وتمريض، زراعة) (للاستعلامات ،الهيئة العامة ،(2023/7/15).

- **مؤسسات التعليم العالي الخاص:**

وهي جميع المؤسسات التعليمية العليا الخاصة التي تخضع جميعها لإشراف وازرة التعليم العالي المصرية وأحكام القانون رقم 52 لسنة 1970 في شأن تنظيم المعاهد العليا الخاصة ولائحته التنفيذية.

ومع النمو السكاني والذي بلغ (106689059) مليون مواطن مصري حسب إحصائية الجهاز المركزي التعبئة العامة والإ

إحصاء بتاريخ 2024/8/17، وهذه الزيادة لا تستطيع الجامعات الحكومية بمفردها الاستجابة لتلك الأعداد وعدم قدرة بعض الطلاب الحصول على درجات من الثانوية العامة و الدبلومات التجارية أو الأزهرية كان هناك بديل مميز للطلاب، لذلك أصبح التعليم العالي الخاص يحتل مساحة كبيرة من سوق التعليم العالي المصري.

إن تاريخ إنشاء المعاهد الخاصة في مصر يرجع إلى ما قبل إنشاء وزارة التعليم العالي، ففي العام 1934 أنشأ المعهد العالي للخدمة الاجتماعية في الإسكندرية ، وتم إنشاء وزارة التعليم العالي عام 1961.(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، (2005),

وعندما تعددت المعاهد العليا الخاصة صدر القانون رقم 52 لسنة 1970 ، حيث اعتبر المعهد العالي الخاص وفق هذا القانون كل منشأة تعليمية غير حكومية أيا كانت تسميتها أو جنسيتها يلتحق بها الطلبة الحاصلين على شهادة إتمام الثانوية العامة أو دبلوم المدارس الثانوية الفنية أو ما يعادلهما، ويجوز إنشاء معاهد عالية خاصة لبعض الدراسات العليا التي يصدر بتعيينها وبيان شروطها قرار من وزير التعليم العالي. (العرباوي، سامي عبد السميع؛ جادو، محمد أحمد محمد.(1999),

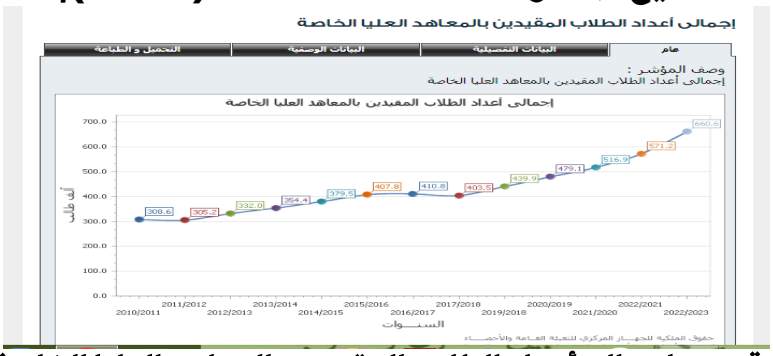

شكل رقم (1) إجمالي أعداد الطلاب المقيدين بالمعاهد العليا الخاصة من عام 2010 حتى عام 2023

مصدر الصورة: https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&YearID=23350

من الشكل رقم (1) نلاحظ تزايد أعداد الطلاب المقيدين بالمعاهد العليا الخاصة في العام الجامعي 2023/2022 إلى (660.600) ألف طالب مقارنًا بعام 2011/2010 (308.600) ألف طالب، فحين

بلغ أعداد أعضاء هيئة التدريس في عام 2023/2022 (9440) عضوا ،متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة التدريس (70) طالبًا (الجهاز المركزي التعبئة العامة والإحصاء، (2023/2022) .

- **التعليم ورؤية مصر للتنمية المستدامة 2030:**

قد أولت الدولة المصرية اهتماما خاصا بمفهوم الاستدامة في التعليم، وركزت الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي التي أطلقتها وزارة التعليم العالي في السابع من مارس 2023 على سبعة محاور أساسية وهي (التكامل، التخصصات المتداخلة، التواصل، المشاركة الفعالة، الاستدامة، المرجعية الدولية، الابتكار وريادة الأعمال)، وشددَ وزير التعليم العالي على أهمية المشاركة الفعالة للمعاهد في تطبيق آلية تنفيذ هذه الإستراتيجية ، وتم تخصيص المحور الخامس بها لمفهوم الاستدامة الذى يستند إلى رؤية مصر 2030 التي تهدف الى تحقيق رؤية شاملة لمصر في مجالات التنمية المتنوعة.

شكل رقم (2) محاور الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2030

مصدر الصورة: https://www.cairo24.com/1760449

- **رؤية مصر 2030 المُحدثة:**

- أطلقتْ مصر عام 2016 النسخة الأولى من استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 ،وتم تحديث رؤية مصر عام 2023، جاءت عملية تحديث رؤية مصر 2030 وفقًا لعدد

من المحددات الرئيسية، يتمثل أولها: في التأكيد على الترابط بين أبعاد التنمية المستدامة، وتنفيذ الرؤية وأهدافها الا ستراتيجية والعامة بشكل يتسق مع أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، وأجندة أفريقيا 2063، ويضمن تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وثانيًا: رصد الإصلاحات المالية والنقدية والمؤسسية والتشريعية التي نفذتها الدولة، وما استجد على الدولة المصرية من فرص، وتحديات اقتصادية ،واجتماعية، وبيئية (رؤية مصر 2030(2023).

وأصبحت هذه الرؤية هي البوصلة لتوجهات الدولة المصرية في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة (الا قتصادية والاجتماعية والبيئية)، والتي تقوم عليها الدولة ببناء الخطط والبرامج لتنفيذ أهدافها من خلال التركيز على مفاهيم النمو الشامل والمستدام و التنمية المحلية المتوازنة.

الهدف الأول الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته من استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030:

شكل رقم (3)

الأهداف الفرعية للهدف الأول من استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030

مصدر الصورة: رؤية مصر 2030(2023)

يأتي التعليم على رأس الأجندة التنموية لمصر، تقديرا لدوره الحيوي في النهوض بمستوى معيشة المواطن والارتقاء بجودة حياته، لذلك اهتمت رؤية مصر 2030 بالعمل على تحقيق نهضة وتقدم ملحوظ في مجال التعليم وإنتاج كوادر ذات كفاءة ع الية، قادرة على خدمة الوطن، كل في مجال تخصصه .

الوضع الراهن مع الزيادة السكانية السريعة وجمود نظام التعليم وعدم تطويره على مدار عقود سابقة تدنت جودة التعليم في مصر، وأصبح النظام التعليمي يتسم بالقدم والميل للتلقين و الحفظ دون تنشيط فكر الطالب وحثهم على النقد والتحليل. وظهر هذا التدني في ارتفاع نسب الأمية وانخفاض تصنيف مصر التعليمي. كما أدى النظام المتبع للقبول بالجامعات إلى خلق عدم توازن في ارتفاع نظام التعليم الجامعي وفي سوق العمل ومن ثم فجوة بين التعليم وسوق العمل. وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى بلوغ نسبة الأمية في مصر ١٧,٥% في ٢٠٢٢ . (رؤية مصر 2030(2023),

تستهدف رؤية مصر 2030 الارتقاء بجودة المنظومة التعليمية والتوسع في إتاحة التعليم الجيد للجميع دون أي تمييز، والحث على الإبداع والابتكار مع إدخال التكنولوجيا كعنصر تعليمي أساسي، مما يؤدي في النهاية إلى التنمية البشرية للأطفال والشباب المصريين، ويجعلهم متميزين في مجا لات سوق العمل المختلفة.

- **تحسين جودة نظام التعليم بما يتوافق مع النظم العالمية:**

1. تفعيل قواعد الاعتماد والجودة المسـاي ـرة للمع ـايي ـر الع ـالمي ـة.
2. تمك ـين المتعلم من متطلب ـات ومه ـارات الق ـرن الحادي و العش ـري ـن.
3. دعم وتطوير قدرات هيئة التدريس والقيادات.
4. تطوير البرامج الأكاديمية والارتقاء بأساليب التعليم والتعلم وأنماط التقويم مع الابتكار والتنوع في ذلك.
5. تطوير البنية التنظيمية للوزارة ومؤسسات التعليم العالي بما يحقق المرونة والاستجابة وجودة التعليم.
6. التوصل إلى الصيغ التكنولوجية والإليكترونية الأكثر فعالية في عرض المعرفة المستهدفة والبحث العلمي وتداولها بين الطلا ب والمعلمين ومن يرغب من أبناء المجتمع.

- **تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم:**

1. تحسين الدرجة التنافسية في تقارير التعليم العالمية.
2. تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

- **إلا أن هناك بعض التحديات والتي تتمثل في الآتي:**

1. **القصور الملحوظ في رصد مؤشرات وإحصاءات سوق العمل و التعليم.**
2. **غياب قانون ملزم بالاعتماد في فترة محددة.**
3. **ضَعف القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الحالية.**
4. **عدم إتقان اللغات الأجنبية لبعض المعلمين والطلاب.**
5. **ضعف نظم التقويم والمتابعة والحوافز.**
6. **تقلص دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في العملية التعليمية.**
7. **غياب سياسة واضحة لتسويق نتائج البحث العلمي.**
8. **معيار الدرجات هو المعيار الوحيد للقبول.**
9. **ضعف الروابط بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل (الصناعة).**
10. **مدى استعداد مؤسسات التعليم العالي للاعتماد.**
11. **محدودية قدرة هيئة ضمان الجودة للقيام بدورها في الاعتماد.**
12. **غياب سياسة للمتابعة والتواصل مع الخريجين.**
13. **ضعف الجدوى الاقتصادية والتربوية من الحصول على الاعتماد.**
14. **ضَعف الحوافز لتشجيع الموارد البشرية الأكثر كفاءة.**
15. **ضَعف المراكز البحثية الحالية واعتمادها على أعضاء هيئات التدريس.**
16. **ضعف الدور الرقابي على المناهج التعليمية والالتزام بتطويرها.**
17. **ضعف التمويل وقلة مصادره.**
18. **نقص المهارات للخريجين إلى سوق العمل.**
19. **انخفاض نسبة الأبحاث المنشورة في دوريات عالمية متميزة.**
20. **الندرة النسبية للموارد المتاحة وعدم استغلالها بشكل أمثل.**
21. **تقادم الهياكل التنظيمية لبعض المؤسسات التعليمية بما لا يواكب طبيعة العصر.**
22. **ارتفاع تكلفة إنشاء مؤسسات التعليم العالي وتزويدها بـ المصادر اللازمة.**

تعرف الاستدامة في مجال التعليم على أنها منهجية تعليم وتعلّم في بيئة تخصصات بينية تستهدف إكساب الطالب المفاهيم والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لأي نشاط يشارك فيه، سواء كان نشاطا علميا ، وذلك من خلال مناهج

ولوائح دراسية تركز على مفهوم الاستدامة. (الاستدامة والتمويل، 2019/8/17).

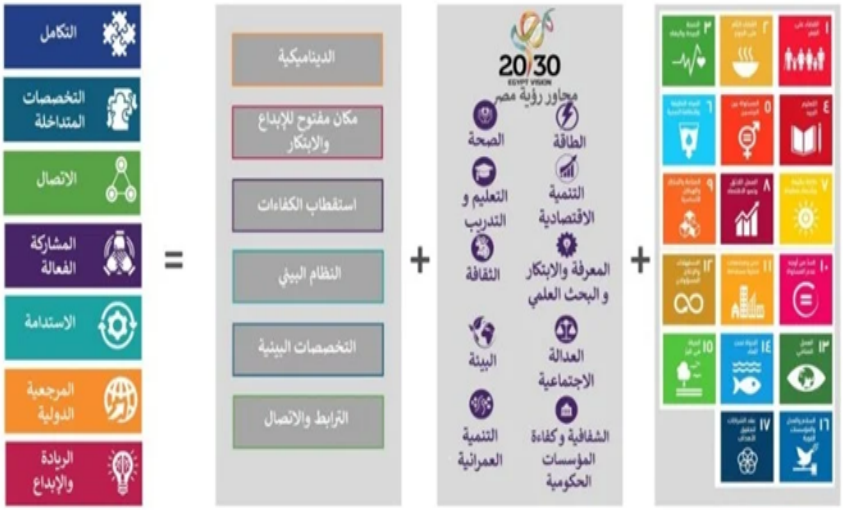

شكل رقم(4) الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي وفق ا لأهداف الأممية و استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030

المصدر: https://www.cairo24.com/1760449

- **ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي بمصر:**

يُعدّ التعليم العالي هو المصدر الذي يوفر رأس المال البشري المدرب والكفوء والقادر على خوض غمار سوق العمل للمساهمة في عجلة النمو الاقتصادي والتكنولوجي المحلي و العالمي، ومن هنا تكمن أهمية التعليم العالي في مخرجاته، ليس فقط من حيث الكم (عدد حاملي الشهادات، الأبحاث) بل نوعية هذه المخرجات (رأس مال بشري مؤهل، أبحاث تخدم المجتمع)، مما أدى إلى ضرورة الاهتمام بجودة مخرجاته والتي تعكس جودة العملية التعليمية.(محمد ،عبد الرزاق فرج وأخرين، 2021/10/10),

وحتى يمكن تحقيق توجهات الحكومة نحو الاستثمار في رأس المال البشرى فلابد من وجود مؤسسات تعليم قادرة على تنفيذ رؤى الدولة وتوجهاتها ولابد أن تتصف هذه المؤسسات ب الجودة المطلوبة وخاصة في مجال جودة التعليم.

وهناك نوعين من الاعتماد (اعتماد مؤسسي ، برامجي)، الا

اعتماد المؤسسي : هو الاعتماد لكامل المؤسسة التعليمية، تبعًا للمعايير المتفق عليها، من حيث توفر المصادر والمرافق بها، وكذلك الموظفين بها ومدى الإنجاز الذي يحققه الطلاب ، أما الا عتماد البرامجي: هو عملية تقييم لجودة وكفاءة البرامج الأ كاديمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي.

ظهر مصطلح ضمان الجودة تزامنا مع ظهور الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد كجهة مسئولة عن تنفيذ أحكام القانون رقم 82 لسنة 2006 ومارست الهيئة دورها في وضع معايير الاعتماد للمؤسسات التعليمية في مصر في المراحل التالية:

المرحلة الأولى: النهج الأول الذي أتبعته هيئة ضمان الجودة والا عتماد في إصدارها الأول يعتمد على الفصل بين النواحي الأ كاديمية والنواحي الإدارية وأوصت بمجموعة معايير خاصة ب النشاط الأكاديمي وتركت للمؤسسة اختيار البديل المناسب من البدائل المتاحة لإدارة الأنشطة الأخرى داخل المؤسسة مع التوصية بنموذج معايير الأيزو 9001 ومن هذا المنطلق سعت العديد من المنشأت إلى تطبيق اشتراطات هذه المواصفة أملا في تحقيق متطلبات الشق الأول من ضمان الجودة والاعتماد (2007:NAQAAE).

المرحلة الثانية: وشملت هذه المرحلة إصدار عدد (16) معيارا مؤسسي و (11) معيارا برامجي تم العمل بم وجبها خلال الفترة من 2009 وحتى يونيو 2015 (2015:NAQAAE).

المرحلة الثالثة: وشملت هذه المرحلة ظهور الإصدار الثالث من المعايير والذي تضمن أثنى عشر معيارا مؤسسي و (11) معيارا برامجي وهي:

الاعتماد مؤسسي 12 معيار وهي:

التخطيط الإستراتيجي، القيادة والحوكمة، إدارة الجودة و التطوير، أعضاء هيئة التدريس، الجهاز الإداري، الموارد المادية، المعايير الأكاديمية، التدريس والتعلم، الطلاب والخريجون، البحث العلمي، الدارسات العليا، المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة (2015:NAQAAE).

- **الاعتماد البرامجي 11 معيار وهي:**

رسالة وأهداف البرنامج ، قيادة وتنظيم البرنامج ،الموارد المالية والتسهيلات المادية الداعمة ،المعايير الأكاديمية للبرنامج ،تصميم البرنامج ،التعليم والتعلم ،الطلاب ،أعضاء هيئة التدريس ،تقويم مخرجات التعلم، التعزيز والتطوير ،مؤشرات نجاح البرنامج.

المرحلة الرابعة :تم التحديث سنة 2022 بموجب قانون رقم 159 لسنة 2022 .

- **الاعتماد البرامجي 7 معيار وهي:**

رسالة وإدارة البرنامج ،تصميم البرنامج، التعليم والتعلم و التقييم ،لطلاب والخريجون، أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، الموارد ومصادر التعلم والتسهيلات الداعمة ،ضمان الجودة وتقييم البرنامج.

- **الاعتماد المؤسسي 12 معيار لم يحدث تعديل سوى لبعض المؤشرات:**

قرر مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم (227) بتاريخ 26 يوليو 2023 إيقاف العمل بالمؤشرات أرقام (2) ، (3) ، (4) ، (5) ، (7) ، (8) ، (9) في معيار الدراسات العليا بمعايير الاعتماد المؤسسي إصدار 2015، حيث سيتم تقييم المؤسسة فقط من حيث قدرتها على إدارة العملية التعليمية لمرحلة الدراسات العليا دون التقييم الفني للبرامج وذلك في زيارات المراجعة الخارجية للعام الأكاديمي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤، وللاطلاع على نماذج وإصدارات الهيئة الدخول على موقع https://naqaae.eg/ar.

المرحلة الخامسة : تم التحديث سنة 2024/7 حيث تم تعديل بعض المؤشرات داخل المعايير للاعتماد المؤسسي والبرمجي واعتبارًا من العام الأكاديمي 2024/ 2025، يتم التقدم وفقا للتعديل الأخير وللاطلاع على نماذج وإصدارات الهيئة المعدلة الدخول على الرابط https://naqaae.eg/ar/higher_education/publications_templates.

- **التوصيات:**

تصور مقترح لضمان جودة المعاهد العليا الخاصة في مصر في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد المصرية. :

- **تعيين نائب لرئيس الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والا عتماد لشئون المعاهد العليا والفنية لتوفير متطلبات الجودة و التطوير للمعاهد وتقديم الاستشارات اللازمة.**
- **إنشاء وحدة إدارية متخصصة بكل من الإدارة المركزية للتعليم الخاص بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمتابعة أنشطة الجودة بالمعاهد يتولى مسئولياتها من لديه الخبرة اللازمة وذلك من أجل متابعة جهود وأنشطة الجودة بالمعاهد وتذليل العقبات والعمل كهمزة وصل بين المعاهد والهيئة القومية لضمان الجودة من حيث موافاة المعاهد بمستلزمات تحقيق الجودة و المستجدات بهذا الشأن.**
- **وحدة للجودة بكل معهد: –**

اختيار فريق العمل بالوحدة: ويتم تشكيل فريق العمل بعضوية: -

- من مجموعة من أعضاء هيئة التدريس وبرئاسة أحد أعضاء هيئة التدريس المعتمدين كمراجعين بالهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

- مجموعة من المدرسين المساعدين والمعيدين لعضوية اللجان الداخلية.

- مجموعة من الموظفين للمعاونة في الأعمال الإدارية.

تشكيل اللجان الداخلية وهي كما يلي: -

لجنة استيفاء المعايير: وتختص هذه اللجنة بالتخطيط لاستيفاء ممارسات معايير الاعتماد الخاصة بالمعهد للتقدم للحصول على الاعتماد.

- لجنة تنمية المهارات: تنفيذ دورات تدريبية مكثفة شبه إلزامية لأعضاء هيئة التدريس والعاملين من برامج خاصة مكثفة تنظمها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بالإضافة إلى برامج التدريب المعتادة وعقد ورش عمل لرؤساء مجالس إدارة المعاهد الخاصة والعمداء للتعريف بأهمية ومستلزمات جودة العملية التعليمية واقتصاداتها.

- لجنة الإرشاد الطلابي والأكاديمي: تتولي متابعة الطلاب المتعثرين والمتفوقين وتقديم النصح والإرشاد لهم.

- لجنة لقياس الأداء: يعمل بها متخصصين في الإحصاء لعمل استبيانات وتنسيقها إلكترونيا واستخراج تقارير تعرض على إدارة المعهد ويتم في ضوء هذه التقارير عمل خطط تحسين الأداء.
- لجنة للبحث العلمي: تتولى متابعة تنفيذ خطة البحث العلمي في المعهد وتنفيذ أعضاء هيئة التدريس لأبحاث الترقية الخاصة بهم، والتجهيز لعقد مؤتمرات علمية.
- لجنة للمشاركات المجتمعية: تتولي متابعة تنفيذ خطة المشاركة المجتمعية من قبل أعضاء هيئة التدريس.
- لجنة متابعة للخريجين والتوظيف: تتولي تخطيط دورات تدريبية في تنمية المهارات وتطوير الذات للطلاب، وعمل اتفاقيات مع أصحاب الأعمال وتنفيذ فعاليات يوم التوظيف.

- **إنشاء نظام للحوافز المادية والمعنوية:**
حوافز مادية من صندوق التعليم الخاص في صورة حافز للجودة وقيام لجان القطاعات العلمية التابعة للمجلس الأعلى للمعاهد بمسئولياتها نحو متابعة أنشطة الجودة بصفة دورية وعدم الموافقة على إضافة برامج أو تخصصات جديدة لأي معهد إلا بعد التقدم للاعتماد، والحوافز المعنوية في صورة شهادات تقدير.
- **إنشاء صندوق لدعم أنشطة الجودة بكل معهد:**
يتم تمويله بنسبه 5% من إيرادات المعهد يوجه ويخصص لأ نشطة الجودة حيث أن تحقيق جودة العملية التعليمية يصب في النهاية في رفع كفاءة ومهارة خريجي المعهد وزيادة الطلب عليه.
- **تشجيع التعاون** وعقد بروتوكولات تعاون بين المعاهد العليا و الجامعات وكلياتها المعتمدة لتبادل الخبراء.

المصادر والمراجع:

الاستدامة والتمويل،(2019/8/17)، أهداف رؤية مصر 2030 لتحسين جودة نظام التعليم ليتوافق مع النظم العالمية للاستدامة، مسترجع من https://www.sfegypt.com/4448
الجهاز المركزي التعبئة العامة والإحصاء،(2023/2022) ،الطلاب

المقيدون- أعضاء هيئة التدريس للتعليم العالي ،النشرة السنوية . مسترجع من https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&YearID=23350 .

رؤية مصر 2030 الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر 2030 المحدثة ، إصدار (2023)، وزارة التخطيط الاقتصادية ، مسترجع من: https://mped.gov.eg/files/Egypt_Vision_2030_.pdf .

العرباوي، سامي عبد السميع؛ جادو، محمد أحمد محمد.(1999)، قانون رقم 52 لسنة 1970 في شأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة، ، وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية الهيئة العامة لشئون المطابع ، الأميرية، ط 3 ، مصر.

فوده ، وائل شحاته عبد الحميد وآخرون ، (2019) ، معوقات تحقيق معايير ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الخاص في مصر- دراسة ميدانية، مجلة العلوم البيئية كلية الدارسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس. المجلد السابع والأربعون، الجزء الثاني ،ص 451-480.

للاستعلامات، الهيئة العامة ،(4 نوفمبر 2022)، وزير التعليم العالي يرأس اجتماع مجلس شئون المعاهد العالية الخاصة ، مسترجع من https://2u.pw/89rgYjhG.

للاستعلامات، الهيئة العامة ،(2023/7/15)، التعليم العالي تعلن قوائم مؤسسات التعليم العالي المُعتمدة في مصر ، مسترجع من https://2u.pw/HOTOpS0O.

محمد ،عبد الرزاق فرج وأخرين،(2021/10/10)، متطلبات الجودة في مؤسسات التعليم العالي بين المعايير والتطبيق ، المؤتمر الدولي 2021 م حول ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي، جامعة بنغازي، ليبيا.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، (2005)، تشجيع القطاع الخاص على تقديم الخدمات التعليمية في مرحلة التعليم الجامعي والعالي ، مصر ، ص 12.

Asiyai, R. I. (2013). Challenges of quality in higher education in Nigeria in the 21st century. International Journal of Educational Planning & Administration, 3(2), 159-172.

https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&YearID=23350

https://www.cairo24.com/1760449

https://naqaae.eg/ar